الحديث فنفوه لا معنى له اذ من البين ان معنى الفقه ليس الا الكتاب والسنة واما الاجماع والقياس فكل منهما يرجع الى الكتاب والسنة فلا معنى لاثبات العمل على الفقه ونفي العمل على الحديث فان العمل بالفقه عين العمل بالحديث وذكره موضع آخر ان الفقه لا يطلق على الرأى بل على خصوص العلم وذكر جملة من الاحاديث استدل بها على ذلك وقال فضاء بعد كلام طويل وغاية ما يمكن في توجيهه ان مخصوص يبحث العوام الذين لهم كالعوام ثم قال وفساده اظهر من ان يذكر وبالغة اجاى من ان تستر بل لا يليق بحال المسلم المميز ان يصدر عنه مثل هذه الكلمات وذكر لهم في موضع اخر عبارات اخر شنيعة من هذه كقول بعضهم لا يجوز العمل بالحديث بل يكره تحريما وان العامل به يخشى عليه سوء الخاتمة وانه يضرب على قفاه الرصاص او النحاس ولو ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم مائة حديث صحيح سالم عن المعارض لا يعمل بها الا اذا اعمل مقلده وقال بعضهم وليس ان لم يكن بهذا ارتداد فهو قريب منه ثم قال بعد كلام طويل اذا تحققت ما تلونا عليك عرفت انه لو لم يكن نص من الامام على الحرام اي العمل بما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان المتعين على اتباعه من العلماء الكرام فضلا عن العوام ان يعملوا بما صح عن سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام فكيف مع وجود النص منه على ذلك والحض عليه والوصية به ووصف غير العامل به باوصاف شنيعة كثيرة منها مخالفة امامه وكذا به في دعواه تقليده العلامة مثلا على قارئ في رسالته اشارة المسبحة ما نصه

وقد

وقد اغرب الكيدانى حيث قال العاشر من المحرمات الاشارة بالسبابة كاهل الحديث اي مثل جماعة يجعلهم العمل بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم واهذا منه خطأ عظيم وجرم جسيم منشأه الجهل بقواعد الاصول وبراءة الفروع من المنقول ولو لا حسن الظن به وتاويل كلامه لكان كفرا صريحا وارتدادا صحيحا لانه شنع به وبغية العسقلاني على البخاري في صوم يوم عاشوراء الكلام على قول عمر رضي الله عنه لشوال وبلد وصيانا صيام فضربه ما نصه لحد ما ثبت سوطا ثم سيره الى الشام وهذا من احسن ما يتعقب به على المالكية لان اكثر ما يعتمدونه في مخالفة الاحاديث دعوى عمل اهل المدينة على خلافها ولا عمل يستند اليه اقوى من العمل في عهد عمر رضي الله عنه مع شدته تجربه ووفور الصحابة في زمانه وقد قال لهذا الرجل لبعد وصيانا

صيام صاحب ايقاظ الهمم بعد ان ذكر

التحقيق من الخلاف السابق في باب الاجتهاد وهو ان من يكون عنده كالصحيحين او الموطأ او كتاب يوثق به من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعين عليه العمل بما فيه ما نصه كما كان الصحابة يفعلون اذ ابلغهم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث به بعضهم بعضا بادروا الى العمل به من غير توقف ولا بحث عن معارض ولا يقبل احد منهم قط اهل عمل بهذا فلان ولو ان من يقول ذلك لا تكروا عليه اشد الانكار

الطرسوسي

ابن شاس في الجواهر الثمينة نقلا عن الاستاذ الامام ابي بكر الطرطوشي ما نصه يجوز لمن اعتقد مذهبا من المذاهب مثل مالك وان شافعي وابي حنيفة وغيرهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)